



دراسة المنطقة في العمل الأمني: إطار مكاني- سلوكي لتكامل جمع المعلومات وبناء الصورة العملياتية المشتركة

عبيد جمعة الكعبي

باحث دكتوراه في الاجتهاد الشرعي في القضايا المعاصرة، جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية، الامارات العربية
البريد الالكتروني: Obaid.alkaabi@mbzuh.ac.ae

الملخص

يهدف البحث إلى بناء إطار نظري لمهارة دراسة المنطقة في العمل الأمني، وذلك من خلال عدة خطوات كتحديد صلتها بمكونات دورة الاستخبارات، وتحليل الأبعاد الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية والثقافية والمعلوماتية للبيئة العملياتية، وتحليل الأدوات العملية المستخدمة في دراسة المنطقة، وإبراز إمكانات توظيف التقنيات الحديثة في هذا المجال، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث منهجية مركبة مكونة من (المنهج الوصفي التحليلي، المنهج المقارن، والمنهج الاستنباطي التركيبي)، وقد توصل البحث إلى عدة نتائج، أهمها أن دراسة المنطقة ليست إجراءً وصفيًا يستكمل على هامش العمل الأمني، وإنما إطارًا تشغيليًا لإنتاج الفهم الذي تبنى عليه الوقاية والاستجابة وتوزيع الموارد، حيث عند تحليل مكونات البيئة العملياتية وفق مقاربات مكانية-سلوكية، ودمج أدوات الجمع والتحليل الميدانية والبشرية والمفتوحة والتقنية وخرائط داخل صورة عملياتية مشتركة (COP) قابلة للتحديث والمشاركة بين الجهات، يصبح القرار أكثر استنادًا إلى الأدلة، ويقل تضارب التقدير وتزداد فاعلية التنسيق، ولكن يظل هذا التكامل مرهونًا بضوابط الشرعية؛ لأن اتساع أدوات الرصد والتحليل -خصوصًا في الفضاء الرقمي- ينتج مخاطر انتهاك الخصوصية أو انزلاق الوظيفة الأمنية نحو مراقبة مفرطة تضعف الثقة العامة؛ لذلك فإن معيار الضرورة والتناسب وحوكمة البيانات والشفافية الإجرائية ليست إضافات أخلاقية، بل شروط صلاحية مهنية للحفاظ على الشرعية الأمنية واستدامة النتائج.

الكلمات المفتاحية: دراسة المنطقة، العمل الأمني، الصورة العملياتية، العمل الاستخباراتي.



Area Study in Security Operations: A Spatial-Behavioral Framework for Integrating Collection and Building a Common Operational Picture

Obaid Juma Al Kaabi

PhD Researcher in Ijtihad in Contemporary Issues, Mohamed bin Zayed University for Humanities, UAE

Email: Obaid.alkaabi@mbzuh.ac.ae

ABSTRACT

This study aims to develop a theoretical framework for the skill of area study in security operations through several steps, including identifying its relationship to the components of the intelligence cycle; analyzing the geographical, demographic, economic, cultural, and informational dimensions of the operational environment; examining the practical tools used in area study; and highlighting the potential of employing modern technologies in this field.

To achieve its objectives, the research adopts a composite methodology comprising the descriptive-analytical, comparative, and inferential-synthetic approaches.

The study arrives at several findings, most notably that area study is not merely a descriptive procedure conducted on the margins of security work; rather, it constitutes an operational framework for generating the understanding upon which prevention, response, and resource allocation are based. When the components of the operational environment are analyzed through spatial-behavioral approaches, and when field, human, open-source, and technological collection and analysis tools—along with mapping—are integrated into a Common Operational Picture (COP) that is continuously updated and shared among relevant entities, decision-making becomes more evidence-based, discrepancies in assessment are reduced, and coordination effectiveness is enhanced.

However, this integration remains contingent upon normative and legal controls. The expansion of monitoring and analytical tools—particularly in the digital space—poses risks of privacy violations or of security functions drifting toward excessive surveillance, which may undermine public trust. Therefore, the principles of necessity and proportionality, data governance, and procedural transparency are not merely ethical add-ons, but essential professional conditions for maintaining security legitimacy and ensuring the sustainability of outcomes.

Keywords: Area Study, Security Operations, Operational Picture, Intelligence Work.



مقدمة

شهدت العقود الأخيرة تحولات عدة في مفهوم الأمن الوطني وفي طبيعة التهديدات التي تواجه الدول والمجتمعات؛ إذ انتقلت بؤرة الاهتمام من التركيز الحصري على التهديدات العسكرية التقليدية إلى منظومة أوسع من المخاطر، تشمل الجريمة المنظمة، والإرهاب، والجرائم العابرة للحدود، والتحديات المرتبطة بالتوسع الحضري والرقمي في آن واحد، وفي خضم هذه التحولات، تبرز أهمية جمع المعلومات الأمنية بوصفها حجر الزاوية في أي مقارنة فعالة للأمن الوقائي والاستباقي، حيث أصبح الاعتماد على فهم البيانات المحلية وأنماط السلوك داخلها شرطا أساسيا لصياغة سياسات وبرامج أمنية ناجحة، وفي هذا السياق، تبرز (دراسة المنطقة) كأحدى أهم المهارات الميدانية التي يحتاجها عنصر جمع المعلومات الأمنية؛ فهي تمثل الأداة التي يتم من خلالها معرفة دور المكان في تفسير بعض الظواهر الأمنية، والتنبؤ بتطوراتها، وتحديد أفضل السبل للتعامل معها، كما تتقاطع هذه المهارة مع اتجاهات بحثية حديثة في علم الجغرافيا الإجرامية (Environmental/Spatial Criminology)، التي تؤكد أن فهم توزيع الجريمة والتهديدات على الخريطة المكانية والسكانية شرط لا غنى عنه لصنع القرار الأمني.

مشكلة البحث

على الرغم من الأهمية البالغة لمهارة دراسة المنطقة في العمل الأمني، إلا أن تناولها في الأدبيات العربية – النظرية والتطبيقية – لا يزال محدودا ومجزأ، وغالبا ما ترد بوصفها جزءا ثانويا ضمن مباحث عامة دون تأصيل منهجي مستقل يحدد أبعادها ومكوناتها وأدواتها وسياقاتها الوظيفية. ومما يتقدم يبرز السؤال الرئيسي لهذا البحث وهو: كيف يمكن تأصيل دراسة المنطقة بوصفها مهارة مهنية – علمية متكاملة لعنصر جمع المعلومات الأمنية، من خلال تحليل أبعادها المفاهيمية، ومكوناتها البيئية، وأدواتها التطبيقية، وتطبيقاتها العملية، والتكامل بينها وبين التحليل السلوكي للأفراد والجماعات؟

أسئلة البحث

تنفرع عن مشكلة البحث الأسئلة الرئيسية الآتية:

1. ما هو الإطار المفاهيمي والمنهجي الذي يمكن من خلاله تعريف دراسة المنطقة في سياق الأمن الوطني وجمع المعلومات؟
2. ما هي أهم مكونات البيئة العملية التي تشكل موضوعا لدراسة المنطقة، وكيف يسهم تحليل كل مكون منها في توجيه الجهد الأمني؟
3. ما هي الأدوات والأساليب الرئيسية التي تستخدم في دراسة المنطقة، وكيف يمكن توظيفها بصورة تكاملية ومتسقة مع الضوابط القانونية والأخلاقية؟
4. ما هي أبرز التطبيقات العملية لمهارة دراسة المنطقة في مجالات مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والأمن الحدودي، وإدارة الأزمات، وحفظ النظام العام؟
5. كيف يمكن تحقيق التكامل بين دراسة المنطقة والتحليل السلوكي، بما يسمح ببناء نماذج تفسيرية وتنبؤية أكثر فاعلية لسلوك الأفراد والجماعات في فضاءات معينة؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف المتكاملة، من أهمها:

1. بناء إطار نظري لمهارة دراسة المنطقة، يحدد مفهومها وحدودها وصلاتها ببقية مكونات دورة الاستخبارات.
2. تحليل مكونات البيئة العملية ذات الصلة بهذه المهارة، بما يشمل الأبعاد الجغرافية، والديموغرافية، والاقتصادية، والثقافية، والمعلوماتية.
3. استعراض وتحليل الأدوات العملية المستخدمة في دراسة المنطقة، مع إبراز إمكانات توظيف التقنيات الحديثة في هذا المجال.
4. بيان التطبيقات العملية لمهارة دراسة المنطقة في العمليات الأمنية المتنوعة، من خلال أمثلة ونماذج مستمدة من الأدبيات الدولية والخبرات العملية.



5. إبراز أهمية التكامل بين البعد المكاني والبعد السلوكي، واقتراح مداخل بحثية-تدريبية لتطوير هذا التكامل في البيئات الأمنية المحلية.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث الدراسة من بعدين متكاملين:

1. الأهمية النظرية: إذ يسعى البحث إلى معالجة مهارة دراسة المنطقة معالجة مستقلة ومتكاملة، ويربط بين مفاهيم الأمن الوطني، وعلم الجريمة، والجغرافيا الأمنية، والتحليل السلوكي، في إطار واحد.
2. الأهمية التطبيقية: تتمثل في إتاحة إطار يمكن أن يُستفاد منه في تطوير مناهج التدريب للعاملين في الأجهزة الأمنية، وفي تصميم سياسات وبرامج عملية تعتمد على الفهم العميق للبيئات المكانية والسلوكية، بما يعزز من فعالية الجهد الوقائي والاستباقي، ويحد في الوقت ذاته من التدخلات العشوائية أو غير المستندة إلى تحليل علمي رصين.

كما أن إبراز البعد القيمي والقانوني في توظيف أدوات دراسة المنطقة (من حيث احترام الخصوصية والحقوق) يمثل إضافة مهمة، تضمن انسجام التطبيقات الأمنية مع الأطر الدستورية والشرعية والحقوقية في المجتمع.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث في بنائه على منهجية مركبة، تشمل:

1. المنهج الوصفي-التحليلي: من خلال استعراض الأدبيات ذات الصلة بمفاهيم الأمن الوطني، ودورة الاستخبارات، والجغرافيا الأمنية، ثم تحليلها لبناء إطار نظري لدراسة المنطقة.
 2. المنهج المقارن: عبر مقارنة بعض النماذج والممارسات الدولية (الشرطة والعسكرية) في مجال دراسة المنطقة وتحليل البيئة العملية، مع خصوصيات السياقات المحلية.
 3. المنهج الاستباقي-التركيبى: من خلال محاولة تركيب نموذج تصوري لدراسة المنطقة، يبيّن مكوناتها وأدواتها وتطبيقاتها، ويقترح مجالات لتفعيلها في المؤسسات الأمنية.
- ويقتصر البحث - في إطاره الحالي - على المستوى النظري-المفاهيمي والتحليلي، مع الاستفادة من دراسات حالة نموذجية من الأدبيات، دون إجراء عمل ميداني تجريبي أو مسح كمي؛ مما يفتح الباب أمام أبحاث لاحقة ذات طابع ميداني تطبيقي.

خطة البحث

- المبحث الأول: الأسس النظرية والمنهجية لمهارة دراسة المنطقة في العمل الأمني
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمهارة دراسة المنطقة وموقعها في منظومة الأمن
المطلب الثاني: مكونات البيئة العملية ذات الصلة بدراسة المنطقة
المطلب الثالث: أدوات وأساليب دراسة المنطقة في العمل الأمني
المبحث الثاني: التطبيقات الأمنية والتكامل السلوكي لمهارة دراسة المنطقة
المطلب الأول: التطبيقات العملية لمهارة دراسة المنطقة في مجالات الأمن المختلفة
المطلب الثاني: التكامل بين دراسة المنطقة والتحليل السلوكي والضوابط المرتبطة به



المبحث الأول الأسس النظرية والمنهجية لدراسة المنطقة في العمل الأمني

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة المنطقة وموقعها في منظومة الأمن
أولاً: تعريف مهارة دراسة المنطقة وضبط المصطلح والتمييز بينها وبين المعرفة العامة بالمكان. يقتضي ضبط مصطلح **دراسة المنطقة** في العمل الأمني والاستخباراتي الانطلاق من أساس نظري مفاده، أن المكان ليس مجرد إطار جامد تدور فيه الأحداث فحسب، بل هو عنصر فاعل ومنتج للفرص والمخاطر، ومُسهِم في تفسير أنماط السلوك الإجرامي، وقد دفعت هذه الرؤية إلى بروز أهمية البعد الجغرافي في دراسة الجريمة، لأن الظاهرة الإجرامية بحسب أدبيات جغرافيا الجريمة¹، لا تنفصل عن الموطن الطبيعي للجاني، كما أن تقاطع الجغرافيا البشرية مع علم الإجرام تأسس عبر مفاهيم مثل الإدراك البيئي والخرائط المعرفية ومعنى (المكان/الفضاء/البيئة)، مما يجعل للتحليل المكاني وظيفة وصفية تفسيرية للسلوك الاجرامي لا مجرد رسم خرائط شكلية²، وعليه فإن الانتقال من الإلمام بالمكان إلى دراسة المنطقة يتطلب معالجة منهجية تُخضع خصائص المكان ذاته للفحص والتوثيق والتحليل؛ لأن التعامل مع المعلومات المكانية وخصوصا الخرائط لا يخلو من مغالطات عدة، فالخريطة تبسط الواقع وتجرده من غزارة التفاصيل، مما يرتب مغالطة عملية في حال التسليم غير النقدي بمضمونها (كأن يقال: إن كان على الخريطة فلا بد أنه صحيح)، وهو ما يستلزم تبني نمط من التفكير النقدي لدى العاملين بالأمن الوطني، بحيث يصبح المكان موضوعا للفحص والتحقق باستمرار³. وتأسيسا على ما سبق، فإن مهارة دراسة المنطقة تختلف جوهريا عن المعرفة العامة بالمكان؛ فالأخيرة خبرة يومية غالبا ما تكون جزئية وغير موثقة، وتخضع لانتقائية الذاكرة والتجربة الفردية، وتفتقر إلى قواعد التحقق والتثبیت⁴ (Triangulation) وإمكان تحويلها إلى منتج يصلح للاستخدام المؤسسي، أما دراسة المنطقة فهي معرفة مقصودة ومنظمة، تعامل المنطقة بوصفها بنية من متغيرات قابلة للرصد والقياس والربط، من ناحية أخرى فقد اتجهت العديد من الأجهزة الأمنية إلى تقدير مستوى الخطر انطلاقا من خصائص المكان نفسه، ومن أبرز هذه الاتجاهات ما يعرف بـ نمذجة تضاريس المخاطر؛ وهي مقارنة تنظر إلى الجريمة بوصفها نتيجة تفاعل مركب بين عوامل اجتماعية (مثل طبيعة السكان والعلاقات)، وعوامل مادية (مثل العمران والطرق

¹ جغرافيا الجريمة هي حقل بيئي يدرس الجريمة من زاوية مكان وقوعها ونمط توزيعها في الحيز الجغرافي، أي كيف تتجلى الأفعال الإجرامية مكانيا وزمانيا داخل المدن والأحياء والطرق والفراغات العامة، وما الذي يجعل بعض المواقع أكثر قابلية لحدوث الجريمة من غيرها، وتركز جغرافيا الجريمة على تحليل التكتلات المكانية للجريمة (Crime Hotspots)، وعلاقة ذلك بعوامل البيئة المادية والاجتماعية مثل: التصميم العمراني، كثافة الحركة، فرص الاحتكاك، مستوى الرقابة، البنية السكانية، وأنماط استخدام الأرض، بهدف تفسير "لماذا هنا؟ ولماذا الآن؟" وتحويل النتائج إلى أدوات عملية في الوقاية والتخطيط الأمني.. John E. Eck, Spencer Chainey, James G. Cameron, Michael Leitner, and Roberta E. Wilson, Mapping Crime: Understanding Hot Spots (Washington, DC: National Institute of Justice, 2005), accessed January 20, 2026, <https://www.ojp.gov/pdffiles1/nij/209393.pdf>

² Ksenija Butorac and Jelena Marinović, "Geography of Crime and Geographic Information Systems," Journal of Forensic Sciences & Criminal Investigation 2, no. 4 (2017): 1–2.

³ Andrew Rhodes, "Thinking in Space: The Role of Geography in National Security Decision Making" (Directed Research Paper, United States Naval War College, February 2019), 2–3.

⁴ التثبیت (Triangulation) هو إجراء منهجي يقوم على فحص الظاهرة الواحدة عبر أكثر من زاوية نظر أو عبر أكثر من مسار لجمع البيانات وتحليلها؛ وذلك بغرض تعزيز موثوقية النتائج وتقليل أثر التحيز الملازم للاعتماد على مصدر واحد أو طريقة واحدة. ويتحقق التثبیت عمليا من خلال مقارنة مصادر بيانات مختلفة، أو تطبيق أدوات وأساليب جمع متنوعة، أو إشراك أكثر من باحث أو مقيم في القراءة والتحليل؛ بحيث تُفحص النتائج من طرق مستقلة نسبيا، ثم تُقارن نقاط الالتقاء والاختلاف للوصول إلى استنتاج أكثر رسوخاً وقابلية للدفاع العلمي. INTRAC, "Triangulation," M&E Universe (paper), 2017, accessed January 20, 2026, <https://www.intrac.org/app/uploads/2017/01/Triangulation.pdf>



والإنارة)، وعوامل سلوكية مثل (أنماط الحركة والتنقل)، بحيث يظهر أثر هذا التفاعل داخل مواقع محددة، وبناء على ذلك تنتج خرائط مركبة لا تكتفي بإظهار أين تقع الجريمة الآن فحسب، بل تساعد على تقدير أي الأماكن أكثر قابلية لوقوع الحدث مستقبلاً، وهو ما يوفر أساساً عملياً أدق لتوجيه القرار الأمني، وخاصة في تخصيص الموارد وتوزيع الدوريات والإجراءات الوقائية وفق منطق الأولوية المكانية لا وفق الانطباع العام.¹ مما تقدم يرى الباحث أن اختيار مصطلح دراسة المنطقة في السياق الأمني والاستخباراتي لم يأت بوصفه ترافاً اصطلاحياً أو استبدالاً شكلياً لألفاظ متقاربة، بل لأنه المصطلح الأقدر على حمل المعنى المنهجي الذي يقتضيه هذا النوع من العمل، وتمييزه عن مفاهيم تبدو قريبة في ظاهرها لكنها أضيقت من حيث الوظيفة والنتيجة، فمصطلحات مثل (معرفة المكان) أو (الإلمام بالبيئة) تُحيل غالباً إلى خبرة شخصية تراكمية قد تكون نافعة في حدودها، لكنها تظل عرضة للانتقائية والتعميم والانطباع، ولا تنتج بالضرورة معرفة قابلة للتحقق أو للتحويل إلى منتج مؤسسي، أما مصطلحات مثل (التحليل المكاني) أو (الخرائط الجغرافية) فإنها تميل إلى التركيز على الأدوات، بينما قد يغيب عنها البعد الأوسع الذي يجعل المكان موضوعاً للفحص المتكامل سواء كان (تاريخياً واجتماعياً وعمرانياً وسلوكياً ورمزياً)، ومن هنا يبرز مصطلح (دراسة المنطقة) بوصفه الإطار الأكثر دقة؛ لأنه لا يختزل المنطقة في خرائط أو مؤشرات معزولة، ولا يكتفي بتحديد أين تقع الظاهرة، بل يلزم التعامل الأمني بمنهجية تخضع المكان نفسه للتحليل والتوثيق والتحقق المستمر، باعتباره بنية تفاعلية تنتج فرصاً ومخاطر، وتؤثر في أنماط السلوك وتوجهات الفعل، بما يجعل دراسة المنطقة انتقالاً من الخبرة العامة إلى المعرفة الدقيقة، ومن الوصف السطحي، إلى بناء تقدير قادر على دعم القرار في ضوء قابلية المكان وتحولاته.

وعليه يخلص الباحث إلى أن دراسة المنطقة هي: جمع وتحليل مكاني منهجي لبيانات منطقة محددة من مصادر متعددة؛ لإنتاج تقدير يدعم متخذي القرار باختلاف مستوياتهم.

وقد جاء اختيار هذا التعريف بوصفه ترجمة منهجية لوظيفة دراسة المنطقة كما يجب أن تمارس مهنيًا في العمل الأمني؛ إذ إن عبارة "جمع وتحليل" تؤكد أنها ليست معرفة عامه، بل فعل مؤسسي يقوم على تحصيل بيانات ثم تحويلها بالتحليل إلى معنى صالح للاستخدام، حتى لا تختزل في رصد سطحي أو توصيف عام، كما أن القيد "مكاني" يعد ضابطاً جوهرياً يفرض قراءة الظاهرة من زاوية المكان، بوصفه متغيراً مؤثراً في التوزيع والحركة والفرص والمخاطر داخل الحيز نفسه، كما أن وصف العملية بأنها (منهجية) يراد به قطع الفهم الانطباعي، وإثبات أن الدراسة تقوم على خطوات ومعايير واضحة، مثل (تحديد النطاق، وترتيب الأولويات، وتوثيق البيانات، والتميز بين المؤكد والمرجح وصولاً إلى استنتاجات منطقية)، ومن ناحية أخرى فإن القيد "منطقة محددة" يضبط مجال الدراسة ويمنع التسيب المفاهيمي، لأن المكان بلا حدود ينتج معلومات فضفاضة لا تخدم القرار، وأما "مصادر متعددة" فتمثل حداً أدنى من الموثوقية عبر المقارنة وكشف التعارضات، وسد الثغرات بدلاً من الصورة الأحادية، وتختزل الغاية النهائية للتعريف في إنتاج "تقدير يدعم متخذي القرار"؛ لأن دراسة المنطقة ليست غاية بذاتها، بل هي منتج تحليلي معلل يبين الدلالة والأولويات والسيناريوهات وخيارات التدخل، بما يخدم القرار التشغيلي والتكتيكي والاستراتيجي وفق اختلاف مستويات متخذي القرار.

¹ Leslie W. Kennedy, Joel M. Caplan, and Eric L. Piza, "Risk Clusters, Hotspots, and Spatial Intelligence: Risk Terrain Modeling as an Algorithm for Police Resource Allocation Strategies," *Journal of Quantitative Criminology* 27 (2011): 342–346.



المطلب الثاني: مكونات البيئة العملية ذات الصلة بدراسة المنطقة

تؤسس الأدبيات العسكرية (تهيئة الاستخبارات لبيئة العمليات) لفكرة جوهرية مفادها أن البيئة العملية عبارة عن منظومة متداخلة من العوامل ينبغي تفكيكها منهجياً قبل تصميم الجهد؛ ولهذا يعتمد إطار يعرف اختصاراً بـ PMESII-PT¹ (السياسي، العسكري، الاقتصادي، الاجتماعي، المعلوماتي، البنية التحتية، البيئة الفيزيائية، الزمن) بوصفه عدسة تحليل تحول المكان إلى متغيرات قابلة للفهم والتقدير، وتنتج في النهاية صورة تشغيلية تساعد القائد على بناء القرار وتحديد أولويات الجهد²، غير أن قيمة هذا الإطار لا تتوقف على سياق الحرب، لأن منطق تهيئة البيئة ذاته قابل للنقل إلى العمل الأمني والاستخباري المرتبط بجمع المعلومات؛ إذ إن وظيفة عنصر الأمن في المجال المدني تقوم على المبدأ نفسه، وهو فهم البيئة قبل الحدث، فبدلاً من جمع معلومات عشوائية تراكم بيانات دون معنى، يصبح جمع المعلومات محدداً وفق تحليل مسبق لعناصر المنطقة وهي: من يملك النفوذ الاجتماعي؟ ما هي خرائط الحركة اليومية؟ أين نقاط الاختناق؟ ما هي البنى الخدمية الحساسة؟ وما هي الأنماط الزمنية لتتصاعد المخاطر؟ وهنا تتكامل مفاهيم التحليل المكاني مع نموذج الشرطة المعتمدة على الاستخبارات³ الذي يجعل المعلومة المحللة أساساً لتوجيه الموارد لا العكس، ويؤكد أن التحليل هو قلب العملية، لأن البيانات بلا تحليل لا تتحول إلى معلومات قابل للاستخدام⁴، كما يثبت التطبيق الشرطي المعاصر أن الجغرافيا داخل المدينة ليست مجرد وصف للمكان، بل أداة لتحديد الأماكن الساخنة التي يتركز فيها الإجرام، بما يدعم توزيع الجهد الاستخباري والميداني على أساس المخاطر الفعلية لا الانطباعات العامة⁵.

وعليه فإن دراسة المنطقة في سياق العمل الأمني، تعد نقل منهجي لفكرة واحدة وهي تحويل المكان من معرفة عامة إلى تقدير تشغيلي يضبط جمع المعلومات، ويوجه المصادر، ويمنع هدر الجهد في مسارات لا تنتج قيمة أمنية.

ويخلص الباحث إلى أن البيئة العملية ذات الصلة بدراسة المنطقة تحدد بوصفها منظومة مترابطة من عدة مكونات رئيسية ينبغي تفكيكها وتحليل علاقاتها قبل توجيه الجهد الأمني، وهي:

- البنية التحتية والخدمات (الطرق، الموانئ، المرافق الحيوية، الطاقة) ودلالاتها الأمنية.
- البنية المعلوماتية والاتصالية (وسائل الإعلام، شبكات الاتصال، الفضاء الرقمي) وأثرها في تشكيل البيئة العملية.
- البعد الديموغرافي (الكثافة، التركيب السكاني، أنماط الإقامة والحركة) وعلاقته بأنماط التهديد والأمن.
- البعد الاقتصادي والخدمي وعلاقته بنشوء البيئات الهشة والفرص الإجرامية.

¹ Political, Military, Economic, Social, Information, Infrastructure, Physical Environment, Time

² Joint Chiefs of Staff, Joint Intelligence Preparation of the Operational Environment (JIPOE), Joint Publication 2-01.3 (Washington, DC: U.S. Department of Defense, 16 June 2009), available (accessed on 20 Jan 2026) at: https://www.bits.de/NRANEU/others/jp-doctrine/jp2_01_3%2809%29.pdf

³ يعرف نموذج الشرطة المعتمدة على الاستخبارات (Intelligence-Led Policing) بأنه نموذج إداري وتشغيلي شامل في العمل الشرطي يقوم على الجمع المنهجي للبيانات والمعلومات ثم تقييمها وتحليلها وفق عملية تحليل محددة؛ لتحويلها إلى منتجات استخبارية/تحليلية استراتيجية وتكتيكية تُستخدم أساساً لاتخاذ قرارات أكثر دقة وفاعلية وقائمة على الدليل في توجيه الموارد وتحديد الأولويات ومواجهة التهديدات. Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), Guidebook on Intelligence-Led Policing (ILP) (Vienna: OSCE, 2017), 11. available (accessed on 20 Jan 2026) at:

<https://www.osce.org/sites/default/files/f/documents/d/3/327476.pdf>

⁴ Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), Guidebook on Intelligence-Led Policing (Vienna: OSCE, 2017), available (accessed on 20 Jan 2026) at: <https://www.osce.org/sites/default/files/f/documents/d/3/327476.pdf>

⁵ John E. Eck et al., Mapping Crime: Understanding Hot Spots (Washington, DC: National Institute of Justice, August 2005), available (accessed on 20 Jan 2026) at: <https://nij.ojp.gov/library/publications/mapping-crime-understanding-hot-spots>



● البعد الثقافي-الديني-القبلي وأثره في أنماط التفاعل مع الأجهزة الأمنية وفي بناء أو إضعاف الشرعية الأمنية.

وفيما يلي تفصيل لهذه المحددات بوصفها عناصر ومكونات لا يمكن تغافلها عند دراسة أي منطقة لأغراض جمع المعلومات.

أولاً: البنية التحتية والخدمات

في الأدبيات الحديثة لحماية البنى التحتية الحساسة، يعرف مفهوم **البنية التحتية (Infrastructure)** ابتداءً بوصفه "الأساس الكامن أو الإطار البنيوي لأي نظام أو منظمة"، ثم يتسع التعريف ليأخذ بعداً تشغيلياً أدق حين تفهم البنية التحتية على أنها **شبكة من نظم وعمليات مستقلة تعمل بصورة تكاملية وتأثيرية لإنتاج وتوزيع تدفق مستمر من السلع والخدمات الأساسية**، وهذا التوسع في التعريف يعبر عن حقيقة أمنية وهي أن البنية التحتية ليست مرافق منفصلة، وإنما منظومة اعتمادية متبادلة؛ لذلك قدم مكتب ضمان البنى التحتية الأمريكي (CIAO) تعريفاً أكثر شمولاً يعتبرها إطاراً من شبكات وأنظمة متداخلة تشمل صناعات ومؤسسات (بما فيها الأفراد والإجراءات) وقدرات توزيع تضمن تدفقاً موثقاً للمنتجات والخدمات الضرورية لأمن الدولة واقتصادها وسير الحكومة والمجتمع ككل.¹

أما في دولة الإمارات فيظهر ذلك بوضوح خصوصاً في المجال السيبراني عبر مفهوم البنية التحتية المعلوماتية الحساسة (CII) الذي تعرفه المنصة الحكومية الرسمية بأنه أصول معلوماتية مادية واقتصادية تدعم تنفيذ وظيفة حرجية وتقديم خدمة أساسية، وأن تعطّلها أو تخريبها يخل باستمرارية وظائف وخدمات جوهرية؛ وهو تعريفٌ يوسع معنى (الحرج) من المنشآت المادية إلى طبقة المعلومات والاتصال الحاملة للخدمات²، كما يعزز الإطار الوطني للضمان المعلوماتي (NIAF) هذا المنطق بوضعه ضمن بنية سياسات وطنية مترابطة تشمل سياسة حماية البنية التحتية المعلوماتية الحساسة (CIIP) وتحديد الكيانات/القطاعات الحرجية التي يصبح تطبيق المتطلبات عليها إلزامياً³، وعلى مستوى إدارة الطوارئ والأزمات، تؤكد الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث ضمن اختصاصاتها إعداد وتنسيق خطط الطوارئ اللازمة للمرافق الحيوية والبنية التحتية، وهو ما يرسخ حضورها في المجال الوطني بوصفه أساساً للتخطيط الوقائي واستمرارية الخدمات⁴، كما تقدم حكومية دبي تأطيراً مماثلاً حين تعرف القطاعات الحساسة بأنها قطاعات تدعم استدامة أهم الوظائف والخدمات، وأن عجزها أو تدميرها يترك أثراً جسيماً على المجتمع والاقتصاد والسلامة؛ بما يعكس اتساقاً مؤسسياً في النظر إلى البنية التحتية بوصفها شبكات ووظائف وخدمات يُقاس خطرها بمقدار أثر تعطّلها.⁴

ومن حيث أنواع البنى التحتية المختلفة، فقد ركزت لجنة حماية البنى التحتية في الولايات المتحدة على ثمانية قطاعات حرجية يؤدي تعطّلها أو تدميرها إلى أثر منهك للأمن والدفاع والاقتصاد، وهي: الاتصالات، أنظمة

¹ John Moteff, Claudia Copeland, and John Fischer, Critical Infrastructures: What Makes an Infrastructure Critical? (Washington, DC: Congressional Research Service, January 29, 2003), 2-4.

² المنصة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، «سياسة حماية البنية التحتية للمعلومات الحيوية»، متاح (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير 2026) على-<https://u.ae/ar/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/policies/transport-and-infrastructure/critical-information-infrastructure-protection-policy>

³ حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، الإطار الوطني لضمان أمن المعلومات (NIAF) وثيقة (PDF)، متاح (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير 2026) على-<https://beta.government.ae/-/media/Documents-2023/National-Information-Assurance-Framework-NIAF.pdf>

⁴ الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث (NCEMA)، «مرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2011م في شأن إنشاء الهيئة...» (وثيقة/PDF نسخة مُعدّلة)، متاح (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير 2026) على : <https://www.ncema.gov.ae/vassets/5cc7e243/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1%20%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%8A%D9%94%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84%20%D8%A8%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%20%D8%B3%D9%86%D8%A9%202021.pdf.aspx>



الطوارئ، ويؤكد تقرير الكونغرس (CRS) القائمة ذاتها ضمن أمثلة البنى الحيوية، مع التنبيه إلى أن تحديد (الحساسه) منها قابل للتوسع بحسب السياق والتهديدات، كما تضيف المقاربات الأوسع، قطاعات أخرى مثل الغذاء والزراعة، الصحة، التعليم، وبعض الصناعات والسلع الاستراتيجية، بوصفها امتدادات للبنية التحتية حين ترتبط مباشرة باستمرارية الدولة ووظائفها، أما عن تداعيات الفشل الأمني في بنية تحتية على الأخرى، فجوهر المسألة أن الترابط بين القطاعات يجعل الصدمة لا تبقى داخل حدود القطاع المتضرر، بل تنتقل لغيره من القطاعات ذات الصلة، ففشل قمر اتصالات واحد مثل (Galaxy 4)، أدى لانقطاع واسع شمل معظم أجهزة النداء في الولايات المتحدة، ثم امتد أثره إلى خدمات مصرفية ومالية وخدمات إنسانية وطبية عبر تعطيل الاتصالات، وبالمثل، فإن اضطرابات الطاقة الكهربائية في كاليفورنيا انعكست على إنتاج النفط والغاز والتكرير وخطوط النقل وحركة المياه، ثم عطلت صناعات وخلقت خسائر إنتاجية ضخمة وأثارت مخاوف أمنية على نطاق واسع.¹

وعليه، يتبين أن الأدبيات الحديثة في حماية البنى التحتية الحساسة قد نقلت مفهوم البنية التحتية من كونه أساسا بنوييا ثابتا لأي نظام، إلى كونه منظومة تشغيلية قائمة على شبكات متداخلة من الأنظمة والعمليات والفاعلين، حيث تعمل بتكامل ينتج انتظاما مستمرا لتدفق السلع والخدمات اللازمة لاستمرارية الدولة والمجتمع. ثانيا: البنية المعلوماتية والاتصالية (وسائل الإعلام، شبكات الاتصال، الفضاء الرقمي) وأثرها في تشكيل البيئة العملية.

تفهم البنية المعلوماتية والاتصالية في منطقة العمليات الأمنية بوصفها الحيز الذي تتكون داخله المعلومة وتنتقل وتؤثر، أي منظومة مترابطة تشمل وسائل الإعلام (التقليدية والرقمية)، وشبكات الاتصال (الهاتفية واللاسلكية والإنترنت)، والفضاء الرقمي/السيبراني بما يضم المنصات والتطبيقات والبيانات والبنى التقنية الحاملة لها؛ حيث تعمل كبنية تشغيلية تنتج أثرا مباشرا على الإدراك والسلوك، لأن بيئة المعلومات تتكون من أبعاد متداخلة (مادية، افتراضية، ومعرفية)، وتحدد كيف تستقبل الرسائل وكيف تتشكل القرارات داخل المجتمع المستهدف.² وضمن هذا التصور، يغدو الفضاء السيبراني جزءا بنوييا من بيئة المعلومات نفسها، لأنه قائم على شبكات البنى التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات والبيانات المقيمة عليها (الإنترنت، شبكات الاتصالات، أنظمة الحوسبة...)، بما يجعل أي خلل أو استغلال فيه مؤثرا على الأمن، سواء عبر تضليل الوعي، أو تعطيل الخدمات، أو تمكين التنسيق الخفي بين الفاعلين.³

وتبرز أهمية هذا المكون في دراسة منطقة العمليات الأمنية من خلال كشف خريطة التأثير التي تتحرك عبرها الشائعات والتعبئة والتحريض والتجنيد، ويكشف شبكات الربط بين الأفراد والجماعات، كما يوفر قناة عالية القيمة لجمع المؤشرات المبكرة عبر المصادر المفتوحة والمنصات الرقمية.

ثالثا: البعد الديموغرافي (الكثافة، التركيب السكاني، أنماط الإقامة والحركة) وعلاقته بأنماط التهديد والأمن. يقصد ب البعد الديموغرافي في دراسة منطقة العمليات الأمنية ذلك البعد الذي يصف كيف يتوزع السكان داخل الحيز المكاني من حيث الكثافة السكانية، والتركيب السكاني (العمر، النوع، أنماط الفئات الاجتماعية)، وأنماط الإقامة والحركة اليومية (الاستقرار، التنقل، مسارات الذهاب والإياب، نقاط التجمع)، بوصفه متغيرا يفسر تفاوت مستويات المخاطر داخل المنطقة الواحدة، فالكثافة لا تعني زيادة السكان فقط، بل تعني ارتفاع احتمالات التلاقي

¹ Steven M. Rinaldi, James P. Peerenboom, and Terrence K. Kelly, "Identifying, Understanding, and Analyzing Critical Infrastructure Interdependencies," IEEE Control Systems Magazine 21, no. 6 (December 2001): 11–17.

² Joint Chiefs of Staff, Information Operations, Joint Publication 3-13 (Washington, DC: U.S. Department of Defense, 27 November 2012), available (accessed on 20 Jan 2026) at: https://informationsecurity.info/wp-content/uploads/2021/04/jp3_13.pdf

³ Department of the Air Force, Cyberspace Operations, AFDP 3-12 (Washington, DC: Department of the Air Force, 1 February 2023), available (accessed on 20 Jan 2026) at: https://www.doctrine.af.mil/Portals/61/documents/AFDP_3-12/3-12-AFDP-CYBERSPACE-OPS.pdf



المكاني-الزمني بين عناصر الحدث الأمني، فوفق نظرية الأنشطة الروتينية¹ يتشكل السلوك الإجرامي حين تتقارب في المكان والزمان عناصر ثلاثة وهي (فاعل محتمل، وهدف مناسب، وغياب رقابة كافية)؛ وهو ما يجعل تغير أنماط الحركة والعمل والاستهلاك داخل المناطق ذات الكثافة العالية سببا مباشرا في احتماليات وقوع الجرائم وانتظامها المكاني.²

كما يقدم منظور نظرية أنماط الجريمة تفسيراً أكثر دقة للعلاقة بين السكان والحركة؛ إذ يربط إنتاج المخاطر بما يسميه **العقد والمسارات والحواف (nodes, paths, edges)**، أي نقاط الجذب اليومي (مراكز تجارية، محطات، مرافق)، والمسارات التي تقيد الحركة وتوجهها، وحدود المناطق التي تخلق حساسية أمنية أعلى.³ وعليه، فإن البعد الديموغرافي في جوهره ليس وصفا للسكان، بل هو مفتاح لفهم هندسة التهديد، أين يتجمع الناس؟ كيف يتحركون؟ وأي تركيب سكاني ينتج هشاشة أمنية أو فرصة؟؛ وهي أسئلة لا غنى عنها في ضبط جمع المعلومات الأمنية وتحديد أولويات الرصد والتدخل.

رابعا: البعد الاقتصادي والخدمي وعلاقته بنشوء البيئات الهشة والفرص الإجرامية. يرتبط البعد الاقتصادي والخدمي في دراسة منطقة العمليات الأمنية بقدرته على تفسير كيف تتكون البيئات الهشة التي تولد قابلية أعلى لظهور التهديدات، وتوسع في الوقت ذاته نافذة الفرص الإجرامية داخل المكان، باختلال المؤشرات الاقتصادية (الفقر، البطالة، ضعف الدخل، اتساع الاقتصاد غير النظامي) ينتج أثره عبر ما يسببه من تآكل في شبكات الضبط الاجتماعي وضعف الروابط والمؤسسات المحلية، وهو ما أثبتته دراسات (التفكك الاجتماعي) التي وجدت أن انخفاض الوضع الاقتصادي للمجتمع المحلي يرتبط بارتفاع الجريمة.⁴

خامسا: البعد الثقافي-الديني-القبلي وأثره في أنماط التفاعل مع الأجهزة الأمنية وفي بناء أو إضعاف الشرعية الأمنية. يشكل البعد الثقافي-الديني-القبلي أحد المحددات الأكثر حساسية في تفسير أنماط تفاعل المجتمع مع الأجهزة الأمنية، لأنه يعمل في عمق العلاقة بين الدولة والمجتمع عبر مفاهيم الشرف والسمعة والوساطة والولاء، وحدود المقبول اجتماعيا في الضبط والتفتيش والاستدعاء، وطبيعة الثقة المتولدة من الانتماء الجمعي والهوية الفرعية؛ وبذلك لا تقاس الشرعية الأمنية⁵ هنا بقدرة الجهاز على الردع وحدها، بل بقدرته على الظهور

¹ تفترض نظرية الأنشطة الروتينية أن الجريمة لا تقع عشوائياً، بل تنشأ عندما يتزامن في الزمان والمكان: فاعل محفز، وهدف مناسب، وغياب رقيب قادر¹. وتؤكد أن تغير أنماط الحياة اليومية (السكن، العمل، التنقل) يعيد تشكيل فرص الالتقاء بين هذه العناصر، فتتغير معدلات الجريمة وتوزعها المكاني. Lawrence E. Cohen and Marcus Felson, "Social Change and Crime Rate Trends: A Routine Activity Approach," *American Sociological Review* 44, no. 4 (1979): 588–608, available (accessed on 20 Jan 2026) at: <https://faculty.washington.edu/matsueda/courses/587/readings/Cohen%20and%20Felson%201979%20Routine%20Activities.pdf>

² Lawrence E. Cohen and Marcus Felson, "Social Change and Crime Rate Trends: A Routine Activity Approach," *American Sociological Review* 44, no. 4 (1979): 588–608, available (accessed on 20 Jan 2026) at: <https://faculty.washington.edu/matsueda/courses/587/readings/Cohen%20and%20Felson%201979%20Routine%20Activities.pdf>

³ Patricia L. Brantingham and Paul J. Brantingham, "Nodes, Paths and Edges: Considerations on the Complexity of Crime and the Physical Environment," *Journal of Environmental Psychology* 13 (1993): 3–28, available (accessed on 20 Jan 2026) at: <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0272494405802129>

⁴ Robert J. Sampson and W. Byron Groves, "Community Structure and Crime: Testing Social-Disorganization Theory," *American Journal of Sociology* 94, no. 4 (1989): 774–802, available (accessed on 21 Jan 2026) at: https://www.antoniocasella.eu/nume/sampson_communitystructurecrime_1989.pdf

⁵ الشرعية الأمنية هي قناعة المجتمع بأهمية الأجهزة الأمنية في ممارسة سلطتها ووجوب الامتثال لها طوعا اعتمادا على الثقة والعدالة لا على الإكراه. National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine, *Developing Policing Practices that Build Legitimacy* (Washington, DC: The National



بوصفه سلطة عادلة ومنصفة ومحترمة لقواعد الجماعة ومعاييرها الرمزية، وقد بينت أدبيات الشرعية الشرطية أن إدراك المواطنين لعدالة الإجراءات من حيث الاحترام، والحياد، وضوح الدوافع، يرفع الاستعداد للتعاون والامتثال، وينتج شرعية تخفف كلفة الإكراه وتوسع نطاق الضبط الطوعي.¹ وعليه فإن التعامل الذكي مع التنوع الثقافي والقبلي يتطلب بناء قنوات ثقة مستدامة، وتدريبا عابرا للثقافات، وتطوير صيغ تواصل حساسة للخصوصيات المحلية؛ لأن تجاهل هذه الاعتبارات قد يحول الإجراءات الأمنية إلى "إهانة رمزية" تنتج مقاومة صامتة تضعف تدفق المعلومات، ويزداد هذا المعنى وضوحا في البيئات القبلية تحديدا.

المطلب الثالث: أدوات وأساليب دراسة المنطقة في العمل الأمني

قبل الانتقال إلى تفصيل أدوات دراسة المنطقة، تجدر الإشارة إلى أن جمع المعلومات الأمنية لا ينجح بوصفه نشاطا أحاديا أو مهارة منفصلة، بل بوصفه منظومة أدوات متكاملة تدار بمنهجية متوازنة بين ما يرصد في الميدان، وما يسمع من المصادر، وما تثبته التقنية، وما تفسره الخرائط والتحليلات المكانية، فدراسة المنطقة في جوهرها ليست تراكم بيانات، وإنما تحويل منظم للمعطيات المتفرقة إلى صورة عملياتية قابلة للاستخدام؛ تبدأ من الرصد والملاحظة الأولية، ثم تتدرج إلى التحقق والمقارنة وربط المؤشرات، وصولا إلى إنتاج تقدير يدعم القرار ويقلل العشوائية ويمنع الانخداع بالانطباعات، ومن هنا تظهر أهمية استعراض الأدوات التالية.

أولا: أدوات الرصد والمراقبة الميدانية (الراجلة والآلية) وأساليب توظيفها في دراسة المنطقة. تعد أدوات الرصد والمراقبة الميدانية سواء الراجلة أو الآلية من أكثر أدوات دراسة المنطقة التصاقا بالواقع، لأنها تنتج معلومة مشاهدة تسهم في بناء صورة تشغيلية عن المكان، عبر التقاط المؤشرات التي لا تظهر في التقارير المكتوبة، غير أن القيمة العلمية لهذه الأدوات لا تتحقق بمجرد وجود دوريات تجوب المنطقة، بل بطريقة توظيفها، فالأدلة الشرطية الحديثة تميز بين الدوريات العشوائية التي تهدف للحضور العام، وبين الرصد الموجه القائم على التحليل؛ إذ بينت دراسات الشرطة الاستباقية أن بعض أشكال الدوريات (خصوصا عند تركيزها على مناطق محددة عالية الخطورة) يمكن أن تحدث أثرا وقائيا، بينما يقل أثر الدوريات التقليدية العشوائية عندما تفهم بوصفها تواجدا عاما غير موجه.²

وفي هذا السياق تستخدم الدوريات الراجلة بوصفها أداة لالتقاط التفاصيل الدقيقة وتوليد احتكاك اجتماعي يسمح بجمع مؤشرات مبكرة، كما تستخدم الدوريات الآلية لتغطية المساحات الواسعة، وتثبيت نقاط الرصد المتحركة، وربط القطاعات بسرعة استجابة أعلى؛ وعليه فإن توظيف الرصد الميداني في دراسة المنطقة يركز على مبدأ تحويل المكان إلى أسئلة رصد (ماذا؟ أين؟ متى؟ من؟ وكيف؟) ثم تحويل الملاحظات إلى معلومات قابلة للاستخدام مما يجعل عملية الرصد جزءا من دورة جمع المعلومات الأمنية.

ثانيا: المصادر البشرية والمصادر المفتوحة ودورها في بناء صورة نوعية عن المنطقة. تعد المصادر البشرية والمصادر العلنية من أهم وسائل بناء الصورة النوعية عن المنطقة في سياق دراسة المنطقة الأمنية؛ لأنهما لا يكتفيان بوصف ما يحدث، بل يكشفان سبب ما يحدث ودينامياته داخل المجتمع، فالمصادر البشرية توفر معرفة دقيقة بالسياقات الداخلية التي لا تلتقطها الوسائل التقنية وحدها (مثل شبكات النفوذ غير الرسمية، وحساسيات المجتمع المحلي، وأنماط السلوك، ومؤشرات التحول المبكر)، وفي المقابل، تفهم المصادر العلنية بوصفها استخبارات تستخلص من معلومات متاحة للعامة عبر وسائل الإعلام، والمنصات

Academies Press, 2022), available (accessed on 21 Jan 2026) at: <https://www.nationalacademies.org/read/26678/chapter/3>

¹ Tom R. Tyler, "Procedural Justice, Legitimacy, and Effective Rule of Law," Crime and Justice (2015), 4–8, available (accessed on 21 Jan 2026) at: <https://law.yale.edu/sites/default/files/area/center/justice/document/5697d9ee08aea2d74375cb87.pdf>

² ; National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine, Proactive Policing: Effects on Crime and Communities (Washington, DC: The National Academies Press, 2017), available (accessed on 21 Jan 2026) at: <https://nap.nationalacademies.org/resource/24928/Proactive%20Policing.pdf>



الرقمية، والمصادر التجارية، بما يتيح إنتاج معرفة واسعة النطاق قابلة للمقارنة الزمنية والمكانية، وتستخدم لتكوين تصور عام عن المنطقة، ورصد الاتجاهات، واكتشاف الأنماط في المنطقة، وتحديد نقاط الاهتمام قبل الانتقال للتحقق الميداني.

ثالثاً: الوسائل التقنية والبصرية (أنظمة المراقبة، الطائرات بدون طيار، التسجيل البصري والصوتي) والزيارات الاستطلاعية الميدانية كأدوات للتحقق وجمع البيانات.

تعد الوسائل التقنية والبصرية (مثل أنظمة المراقبة (CCTV)، والطائرات بدون طيار، ووسائل التسجيل البصري والصوتي) مع الزيارات الاستطلاعية الميدانية من أكثر الأدوات فاعلية في التحقق وبناء قاعدة بيانات دقيقة لدراسة المنطقة؛ لأنها تنقل الجهد الأمني من مستوى الانطباع إلى مستوى الدليل القابل للمرجعة، فالتقييمات المنهجية تشير إلى أن كاميرات المراقبة ترتبط عموماً بانخفاض الجريمة في بعض البيئات، خصوصاً عندما توظف بشكل موجه ضمن تصميم وقائي واضح لا يوصفها حضوراً شكلياً فحسب، وفي السياق ذاته تظهر أدلة الكاميرات المحمولة على الجسم أنها تنتج قيمة تشغيلية تتجاوز التوثيق، عبر دعم إجراءات الضبط والتحقيق وتقليل النزاع على الوقائع وتحسين كفاءة معالجة القضايا في بعض الحالات¹.

أما استخدام الطائرات بدون طيار فترفع القدرة على المراقبة اللحظية والمسح والتصوير الحراري ورسم المشهد من أعلى، ممزجاً السلامة ويقلل المخاطر على العناصر في المواقع الخطرة، وتساعد على اتخاذ قرار سريع عند الحاجة، غير أن اكتمال القيمة الاستخباراتية لهذه الأدوات لا تتحقق بمجرد استخدامها، بل حين تدمج بـ استطلاع ميداني منظم يعامل المكان كهدف للملاحظة والتحقق عبر أسئلة محددة ومتطلبات معلومات واضحة، وعليه فإن وظيفة هذه الوسائل في دراسة المنطقة ليست التجسس البصري فحسب، بل إنتاج بيانات موثقة قابلة للاستخدام.

رابعاً: الخرائط بأنواعها (الطوبوغرافية، الموضوعية، العملياتية الأمنية) واستخدامها في تحليل المنطقة. تعد الخرائط بأنواعها المختلفة أداة تحليلية مركزية في دراسة المنطقة لأنها تحول المكان إلى بنية قابلة للقياس والمقارنة والاستنتاج، فالخرائط الطبوغرافية² تقدم التمثيل الأدق لخصائص الأرض (الارتفاعات، الانحدارات، الأودية، المجاري، العوائق الطبيعية)، بما يدعم فهم عناصر الحركة والرصد والتموضع وتقدير حدود الرؤية وخيارات الاقتراب، وهو ما تؤكد عليه الأدبيات العسكرية المتخصصة في قراءة الخرائط والملاحة بوصفها مرجعاً معيارياً لفهم تضاريس الأرض واستثمارها عملياً، أما الخرائط الموضوعية³ فهي خرائط تركز على موضوع بعينه وتبرز نمطه فوق الخلفية الجغرافية، مثل خرائط الكثافة السكانية، أو توزيع الحوادث، أو شبكات الخدمات؛ وبالتالي تستخدم لتفسير العلاقات بين الظواهر الأمنية وبنية المكان بدل الاكتفاء بوصفها، وهو ما يجعلها أداة قوية لاكتشاف الاتجاهات وتحديد مناطق الأولوية، وفي المقابل، تأتي الخرائط العملياتية الأمنية⁴ بوصفها المنتج الأكثر مباشرة لاحتياجات القرار، إذ تجمع الطبقات الطبوغرافية والموضوعية في قالب تشغيلي (طرق ومحاور، نقاط حساسة، مناطق تغطية، مواقع تهديد، حدود مسؤولية) لتشكيل صورة مكانية مشتركة تسند على توزيع الموارد وتوجيه الجهد، ويزداد هذا الدور وضوحاً عند ربط الخرائط بمنظومة الاستخبارات

¹ College of Policing, What Works Briefing: The Effects of CCTV on Crime (London: College of Policing, 2013), available (accessed on 21 Jan 2026) at: <https://library.college.police.uk/docs/what-works/What-works-briefing-effects-of-CCTV-2013.pdf>

² الخرائط الطبوغرافية هي خرائط تمثل سطح الأرض تمثيلاً دقيقاً بإظهار الارتفاعات والانحدارات عبر خطوط الكنتور، مع بيان المعالم الطبيعية والبشرية (أودية، جبال، طرق، عمران)، لتوفير أساس تحليلي للحركة والرصد وتقدير العوائق المكانية.

³ الخرائط الموضوعية هي خرائط تركز على موضوع محدد وتُصمم بحيث يبرز هذا الموضوع فوق الخلفية الجغرافية، مثل خرائط الكثافة السكانية أو توزيع الجريمة أو استخدامات الأرض.

⁴ الخرائط العملياتية الأمنية هي خرائط "تشغيلية" تُبنى خصيصاً لدعم القرار الأمني في الميدان، عبر دمج المعطيات المكانية (كالطرق والمحاور ونقاط السيطرة والتهديد والمناطق الحساسة وحدود المسؤولية) في عرض واحد موحد يُظهر الوضع الراهن ويُسهّل التخطيط والتنفيذ والتنسيق بين الوحدات، وتمتاز هذه الخرائط بأنها لا تكتفي بإظهار المعالم الجغرافية، بل تستخدم الرموز العملياتية المعيارية على "خرائط الموقف والطبقات" (Overlays) لتمثيل عناصر القوة والأنشطة والتهديدات بصرياً وفق نمط موحد يضمن وضوح القراءة وسرعة الاستجابة.



الجغرافية¹ التي تقوم على استثمار وتحليل المعلومات والصور الجغرافية لتوصيف البيئة وتقييمها وتمثيل الأنشطة المرتبطة بالمكان بصريا؛ بما يحول الخريطة إلى وسيط دمج وتحليل يرفع جودة التقدير الأمني ويقلل العمى العمليتي.

خامسا: نظم المعلومات الجغرافية (GIS) ، ورسم خرائط الجريمة، وتحليل النقاط الساخنة كأدوات للتحليل المكاني.

تعد نظم المعلومات الجغرافية (GIS)² من أكثر أدوات التحليل المكاني أهمية في حقل الأمن، لأنها تقوم بوظيفة منهجية تتجاوز الرسم إلى بناء معرفة تشغيلية تربط بين الموقع والوصف والزمن؛ إذ تعرف GIS بأنها تقنية تستخدم لإنشاء البيانات وإدارتها وتحليلها وتمثيلها على خرائط عبر وصل المعطيات بالمكان، بما يمكن من فهم الأنماط والعلاقات والسياق الجغرافي على نحو يدعم القرار³، ووفق هذا الأساس يصبح رسم خرائط الجريمة امتدادا مباشرا لمنطق GIS ، لأنه يحول الأحداث من أرقام متناثرة إلى توزيع مكاني قابل للفهم يجب عن سوا لين مهمين في دراسة المنطقة وهما: أين تتركز الظاهرة الأمنية محل الاهتمام؟ وما هي اتجاهاتها؟ ولهذا يؤكد دليل المعهد الوطني للعدالة (NIJ) أن تحليل النقاط الساخنة يساعد جهات إنفاذ القانون على تحديد مناطق الكثافة العالية للجريمة ورصد أنواعها وتوجيه الاستجابة المناسبة، مع التنبيه إلى أن اختيار شكل الخريطة يجب أن يتناسب مع طبيعة النمط المرصود حتى لا تتحول الخريطة إلى تمثيل مضلل⁴.

ومثال ذلك إذا افترضنا أن قسم جمع المعلومات يرصد خلال 30 يوما ارتفاعا في سرقات المركبات داخل مدينة ما، ففي البداية تبدو البلاغات مجرد أرقام متفرقة في النظام، لكن عند إدخالها في نظام المعلومات الجغرافية (GIS) وإسناد كل بلاغ إلى إحداثياته الدقيقة مع وقت وقوعه (ليل/نهار) ووصف المكان (مواقف مول، شارع داخلي، قرب محطة وقود)، تظهر نتيجة مختلفة تماما، تتكون على الخريطة نقطة ساخنة واضحة حول موقف مركز تجاري وطريقين رئيسيين متفرعين عنه، وتكرر البلاغات غالبا بين 9 مساء و 1 صباحا، فإن المشكلة هنا لم تعد سرقات كثيرة بصورة عامة، بل تحولت إلى نمط مكاني-زمني يمكن فهمه، وبناء على ذلك يعاد توجيه الجهد الأمني، فتفعل مراقبة ميدانية موجهة عند نقاط الخروج بدل الدوريات العشوائية، وتراجع كاميرات الموقع وتوزيعها، وتحدد مواقع مراقبة ثابتة تغطي الممرات الحاسمة، وتكثف مصادر الجمع حول المحلات والمقاهي المحيطة لرصد أي مؤشرات سلوكية مرتبطة بالفاعلين، ثم تقارن النتائج أسبوعيا داخل GIS لرؤية هل انخفضت البلاغات داخل البؤرة أم انتقلت إلى نطاق مجاور.

وعليه، فإن GIS وخرائط الجريمة وتحليل النقاط الساخنة ليست أدوات تصوير للمشاهد، بل أدوات لاستخراج الواقع الأمني للمكان وتحديد بؤر الخطر، ومن ثم إعادة توزيع الجهد الأمني والاستجابة.

سادسا: إن تكامل أدوات جمع وتحليل المعلومات هو الشرط الذي يجعل دراسة المنطقة تنتقل من معطيات متفرقة إلى صورة عملياتية مشتركة قابلة للاستخدام اللحظي في توجيه القرار؛ فالصورة العملياتية المشتركة ليست مجرد خريطة أو شاشة عرض، بل هي نتاج دمج منهجي لمصادر متعددة مثل (الرصد الميداني، المصادر البشرية، المصادر العلنية، أنظمة المراقبة، ونظم المعلومات الجغرافية، تقارير الدوريات، والبلاغات)، وتقييمها وتحليلها مشاركتها بين غرف القيادة والتنسيق لدعم القرار المشترك وتقليل فجوات الفهم بين الأطراف، وعمليا يحقق هذا التكامل ثلاث وظائف تشغيلية مترابطة:

1 . توحيد الإدراك حول أين يقع التهديد؟ وكيف يتطور؟ عبر طبقات مكانية-زمنية دقيقة.

¹ الاستخبارات الجغرافية (GEOINT) هي استغلال وتحليل الصور والمعلومات الجغرافية من أجل وصف وتقييم وتمثيل الخصائص المادية للأرض والأنشطة المرتبطة جغرافيا عليها بصورة مرئية تدعم القرار.

² نظم المعلومات الجغرافية (GIS) هي منظومة تقنية تجمع بين البرمجيات والبيانات والخرائط تُستخدم ل إدخال المعلومات المرتبطة بالمكان (مثل الحوادث، الخدمات، السكان)، ثم إدارتها وتحليلها وعرضها على خرائط؛ بهدف فهم الأنماط والعلاقات المكانية ودعم اتخاذ القرار. Esri, "What is GIS?," available (accessed on 21 Jan 2026) at: <https://www.esri.com/en-us/what-is-gis/overview>

³ Esri, "What is GIS?," available (accessed on 21 Jan 2026) at: <https://www.esri.com/en-us/what-is-gis/overview>

⁴ John E. Eck et al., Mapping Crime: Understanding Hot Spots (Washington, DC: National Institute of Justice, August 2005), available (accessed on 21 Jan 2026) at: <https://www.ojp.gov/pdffiles1/nij/209393.pdf>



2 . رفع جودة التحقق من خلال التقاطع بين الأدلة البشرية والتقنية والمفتوحة بما يمنع الوقوع في الانطباع.
3 . ترشيد توزيع الموارد عبر تحويل التحليل إلى توجيه عملي يستهدف بؤر الخطر بدل الاستنزاف العام.
غير أن هذه القوة التشغيلية لا تمارس بلا ضوابط، لأن توسع أدوات الجمع والتحليل يرفع تلقائياً مخاطر الانتهاك غير الضروري للخصوصية أو إنتاج مراقبة مفرطة تضعف الثقة وتآكل الشرعية الأمنية؛ لذلك فإن تفعيل منظومات المعلومات يجب أن يبنى على سياسات واضحة تحمي الحقوق والحريات المدنية، وتضبط معايير الجمع والاحتفاظ والمشاركة وفق مبادئ المشروعية والحاجة الأمنية، وعلى المستوى الحقوقي الدولي، فإن أي إجراءات مراقبة أو معالجة بيانات يجب أن تخضع لمعاري الضرورة والتناسب بوصفهما قيدين يحدان من التدخل غير المبرر في الخصوصية، وأن تكون الإجراءات محددة الهدف ومقيدة ومراجعة.



المبحث الثاني التطبيقات الأمنية والتكامل السلوكي لمهارة دراسة المنطقة

المطلب الأول: التطبيقات العملية لدراسة المنطقة في مجالات الأمن المختلفة

لا تُعتبر قيمة دراسة المنطقة في حدود التعريفات النظرية ولا في البناء المفاهيمي وحده، بل تنبئ حقيقتها حين تترجم إلى تطبيقات عملية داخل الميدان، حيث يصبح المكان متغيراً فاعلاً ومؤثراً في القرار، ويعيد تشكيل أدوات جمع المعلومات وأساليب الانتشار والضبط والاستجابة، فدراسة المنطقة ليست معرفة عامة تكتسب بالمشاهدة العابرة، بل ممارسة مهنية تحول خصائص البيئة (بشرية أو عمرانية أو خدمية أو رقمية)، إلى مؤشرات قابلة للقياس والتحليل، ثم إلى تقدير يحدد أين تتكون المخاطر، وكيف تتغير، وأي الموارد ينبغي أن تستثمر وأي أولوية، ومن هنا تأتي أهمية هذا المطلب؛ لأنه ينقل الحديث من سؤال ما هي دراسة المنطقة؟ إلى سؤال أكثر حساسية: كيف تعمل فعلياً داخل مجالات الأمن المختلفة؟ وكيف تتبدل أدواتها بتبدل نوع التهديد وطبيعة المسرح الأمني، مع بقاء الجوهر واحداً وهو فهم المكان بوصفه مفتاح الوقاية والتوقع والقرار.

أولاً: توظيف مهارة دراسة المنطقة في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

يسهم توظيف مهارة دراسة المنطقة في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف إلى تحويل الظاهرة من خطاب وأفراد إلى منظومة مكانية-اجتماعية قابلة للفهم والتفكيك؛ إذ تقرأ البيئة الحاضنة بوصفها سياقاً مركباً تتداخل فيه هشاشة الحكم المحلي، وشبكات المصالح، ومناطق الفراغ الأمني، مع روافع التعبئة الرمزية، بما يخلق بيئات تسمح للتنظيمات بالتغلغل وإعادة إنتاج النفوذ، وفي هذا الإطار تصبح دراسة المنطقة أداة لكشف شبكات الدعم (التمويل، الإيواء، الوسطاء، الممرات اللوجستية، الحواجز الاجتماعية الصامتة) وربطها بالعناصر البشرية والاقتصادية للمكان، كما تستخدم لرصد أنماط الحركة عبر المسارات والعقد ونقاط الاختناق التي تفضلها الخلايا في التنقل والاختفاء والتواصل²، وتظهر قيمة هذا المنطق بصورة عملية في مثال موثق من مكافحة الإرهاب، إذ اعتمدت عملية (Neptune Spear) (2011) على بناء فهم مكاني-تحليلي دقيق للمنطقة عبر تتبع نمط حركة الرسول (Courier) الذي كان يزور مجمعا محاطا بجدران في أبوت آباد حيث كان يختبئ أسامة بن لادن، وعليه تم تخصيص موارد مراقبة وتحليل مكاني لكشف أنماط الزيارة والحركة داخل محيط المجمع، مما مكن من تضيق الاشتباه وتكوين صورة تشغيلية دعمت قرار المداخلة³، هذا المثال يوضح أن جوهر دراسة المنطقة في مكافحة الإرهاب هو رفع نوعيتها عبر ربط الشخص بالشبكة والمسار والمأوى داخل جغرافيا محددة، وهو ما يجعل الجهد الاستخباري أكثر قدرة على تفكيك التهديد قبل تحوله إلى فعل عنيف.

ثانياً: دور دراسة المنطقة في مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم العابرة للحدود

يظهر توظيف مهارة دراسة المنطقة في مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم العابرة للحدود أن التهديد يدار بوصفه جغرافياً تدفق غير مشروع، فدراسة المنطقة هنا تعني تحليل البنية المكانية التي تسمح للاقتصاد غير المشروع أن يعمل من خلال (ممرات تهريب، ونقاط عبور، وعقد لوجستية، ومسالك غير رسمية تستغل حين تضعف الرقابة)¹، وفي ذات الصياغ تظهر المؤشرات الأوروبية أن الموانئ الكبرى تمثل مراكز جاذبية للجريمة المنظمة، حيث تستغل الشبكات الإجرامية سلاسل الإمداد والحاويات وتقنيات الإخفاء والفساد لتقليل كلفة المخاطرة ورفع احتمالات نجاح الجريمة، وهو ما يجعل دراسة المنطقة تمتد من الحدود البرية إلى نقاط الولوج البحرية بوصفها مفاصل استراتيجية²، ومثالا على ذلك يبين تقرير حديث لليوروبول عن تنوع أساليب تهريب الكوكايين بحريا، أن الشبكات الإجرامية لا تعتمد دائما على ميناء واحد بعينه، بل تبدل نقاط الدخول وتلتف على

¹ United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Drug Trafficking in the Sahel (Vienna: UNODC, 2022), available (accessed on 27 Jan 2026) at: https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta_sahel/TOCTA_Sahel_drugs.pdf

² Europol, Criminal Networks in EU Ports: Risks and Challenges for Law Enforcement (The Hague: Europol, 30 March 2023), available (accessed on 27 Jan 2026) at: https://www.europol.europa.eu/cms/sites/default/files/documents/Europol_Joint-report_Criminal%20networks%20in%20EU%20ports_Public_version.pdf



التفتيش عبر أساليب بحرية تتجاوز الموانئ أو تضعف فاعلية الفحص، ما يعني عمليا أن دراسة المنطقة يجب أن تترجم إلى خريطة تشغيلية للممرات البحرية، ونقاط الرسو الثانوية، وشبكات النقل الداخلي بعد الوصول، لا إلى الاكتفاء بتحديد نقطة واحدة¹، وبهذا المعنى تصبح مهارة دراسة المنطقة في مكافحة الجريمة العابرة للحدود أداة لتفكيك البنية اللوجستية للتهريب عبر تحديد الممر، واكتشاف مراكز الجذب والمسالك غير الرسمية، ومن ثم تحويل ذلك إلى أولويات جمع وتحليل واستهداف تقلص حرية الشبكات في الحركة وتضعف اقتصادها الخفي.

ثالثا: تطبيقات دراسة المنطقة في الأمن الحدودي

تتجلى تطبيقات دراسة المنطقة في الأمن الحدودي حين يعامل الحد بوصفه منظومة تدفقات لا مجرد خط جغرافي؛ إذ تشمل البيئة الانتقالية المعابر البرية والموانئ والمطارات والممرات اللوجستية ومناطق العبور، حيث تتقاطع حركة الأشخاص والبضائع والبيانات، وعليه تستخدم دراسة المنطقة لتكوين فهم تشغيلي لمسارات الحركة النظامية وغير النظامية، والفراغات التي تولد فرص التهريب أو التسلل، ثم تترجم هذه المعرفة إلى نظام إدارة مخاطر يوازن بين تسهيل الحركة المشروعة ومنع العبور غير المشروع ضمن مقاربة تكاملية بين الجهات المعنية²، ويتجسد ذلك عمليا في نماذج التحليل الاستخباري للمخاطر على الحدود، والتي تعتمد على تجميع بيانات من الدول الشريكة والمصادر المفتوحة وتحويلها إلى صورة للوضع والعوامل الدافعة له، كما تفعل وكالات متخصصة في مراقبة الحدود عبر منتجات تحليل المخاطر لتوجيه الأولويات والانتشار بدل التغطية العشوائية³، ومن أمثلة على ذلك ما تطبقه برامج أمن سلاسل الإمداد في الموانئ والمعابر—مثل برنامج الأمم المتحدة/منظمة الجمارك لمراقبة الحاويات—حيث تنشأ وحدات عمل مشتركة في الموانئ/المطارات/المعابر تعتمد الاستهداف القائم على المخاطر بدل من التفتيش الشامل⁴، وهو نموذج يوضح كيف تتحول دراسة المنطقة (الممرات، الشركات الوسيطة، أنماط الشحن، نقاط الضعف) إلى إجراءات تشغيلية تقلص تهريب السلع المحظورة عبر العقد اللوجستية، وعلى مستوى الفضاء الانتقالي للأشخاص، تتعزز الرقابة في المطارات عبر توظيف بيانات المسافرين المسبقة الأمر الذي يتيح للسلطات فحص المخاطر قبل الوصول/المغادرة، وهو مثال واضح على انتقال دراسة المنطقة من الجغرافيا الصلبة إلى جغرافيا البيانات داخل بوابات العبور⁵.

رابعا: استخدام دراسة المنطقة في إدارة الأزمات والكوارث وحفظ النظام العام في الفعاليات الجماهيرية. توظف مهارة دراسة المنطقة في إدارة الأزمات والكوارث وحفظ النظام العام في الفعاليات الجماهيرية بوصفها أداة لتحويل المشهد المضطرب إلى فهم مكاني وزماني قابل للتشغيل؛ إذ تبدأ بتصنيف المخاطر والموارد داخل المجال (مناطق التعرض، شبكات الإخلاء، نقاط التجمع، البنى الحيوية، الفئات الأكثر هشاشة)، ثم دمج مصادر

¹ Europol, Diversification in Maritime Cocaine Trafficking: Modi Operandi (The Hague: Europol, 2026), available (accessed on 27 Jan 2026) at: https://www.europol.europa.eu/cms/sites/default/files/documents/Diversification_in_maritime_cocaine_trafficking_modi_operandi.pdf

² OSCE, Border Security and Management (Vienna: Organization for Security and Co-operation in Europe, 2023), available (accessed on 27 Jan 2026) at: <https://www.osce.org/sites/default/files/f/documents/8/a/551846.pdf>

³ Frontex, "Risk analysis," available (accessed on 27 Jan 2026) at: <https://www.frontex.europa.eu/what-we-do/monitoring-and-risk-analysis/risk-analysis/risk-analysis/>

⁴ UNODC, "The UNODC-WCO Container Control Programme (CCP)," available (accessed on 27 Jan 2026) at: <https://www.unodc.org/unodc/en/drug-trafficking/container-control-programme.html>

⁵ ICAO, Interactive Advance Passenger Information (iAPI) Best Practice (Montreal: International Civil Aviation Organization, October 2024), available (accessed on 27 Jan 2026) at: https://www.icao.int/sites/default/files/FAL/iAPI-Best-Practice_Oct-2024_CC-Meeting-Endorsement_withDisclaimer.pdf



البيانات الميدانية والتقنية في صورة عملياتية مشتركة (COP)¹ تحدث الفهم باستمرار وتقلص تضارب التقدير بين الجهات، وتؤكد الأدبيات الإجرائية لإدارة الحوادث أن بناء الرؤية المشتركة يعتمد على تقييم ودمج معلومات متعددة المصادر ومشاركتها لدعم القرار الموحد، وهو جوهر مفهوم COP في أنظمة إدارة الحوادث الحديثة²، وفي الفعاليات الجماهيرية تحديداً، تبرز دراسة المنطقة بوصفها هندسة وقائية قائمة على تقييم مخاطر الكثافة والحركة ومخارج الدخول والخروج والطقس وسعة الموقع، مع مراقبة ديناميات الحشود والاستجابة للحوادث الطارئة، وهو ما تؤكد عليه إرشادات السلامة المهنية وإرشادات منظمة الصحة العالمية لإدارة مخاطر التجمعات الكبرى³، ومثال على ذلك فقد وثقت دراسات حديثة تجربة المملكة العربية السعودية في إدارة حشود الحج عبر توظيف أدوات رقمية وتحليلات مكانية (منها إنتاج خرائط باستخدام ArcGIS⁴ لدعم إدارة الحشود وتحسين الاستجابة، بما يوضح كيف تتحول دراسة المنطقة من معرفة بالمكان إلى منظومة تشغيلية تمسك بالحركة وتحد من الاختناقات⁵، ومع ذلك، فإن توسع جمع البيانات (كاميرات، تتبع، منصات رقمية) يفرض ضوابط قانونية وأخلاقية؛ لأن شرعية التدخل تتوقف على الالتزام بمعياري الضرورة والتناسب وضبط الغرض وتقليل البيانات وحمايتها، بما يمنع تحول إدارة الأزمة إلى مراقبة مفرطة تضعف الثقة العامة.

المطلب الثاني: التكامل بين دراسة المنطقة والتحليل السلوكي والضوابط المرتبطة به

أولاً: يؤسس الإطار النظري للعلاقة بين المكان والسلوك في علم الجريمة لفكرة مفصلية مفادها أن السلوك الإجرامي لا يفهم من خلال خصائص الجاني وحده، بل من خلال تلاقي الفاعل والهدف والحراسة داخل سياق مكاني-زمني محدد، فنظرية الأنشطة الروتينية ترى أن الجريمة تنتج عندما يتقارب في الزمان والمكان من فاعل محفز، وهدف مناسب، وغياب حارس قادر، وبذلك تصبح أنماط السكن والعمل والتنقل اليومية آلية لتشكيل فرص الجريمة وتوزيعها مكانياً⁶، ويأتي نمط الجريمة (Crime Pattern Theory) ليعمق هذا المنطق عبر القول إن الجريمة تتجمع حول هندسة الحركة في المدينة، كالأماكن التي يرتادها الناس (مراكز، محطات، أسواق)، والمسارات التي يسلكونها، والحواف التي تمثل حدوداً بين بيئات مختلفة؛ حيث يتعلم الجاني المكان عبر

¹ الصورة العملياتية المشتركة: (COP) هي نظرة مشتركة للحدث تُنشأ عبر تقييم ودمج معلومات من مصادر متعددة، ثم تُشارك بين جهات القيادة والسيطرة والتنسيق لدعم اتخاذ القرار المشترك، وتُحدَّث بصورة مستمرة طوال دورة الحادث لتقليل تضارب التقدير بين الجهات. Joint Emergency Services Interoperability Principles (JESIP), "Common Operating Picture," available (accessed on 02 Feb 2026) at:

<https://www.jesip.org.uk/joint-doctrine/common-operating-picture/>

² FEMA, National Incident Management System (NIMS) Appendix B: Command and Management (Washington, DC: FEMA, n.d.), available (accessed on 27 Jan 2026) at: https://www.fema.gov/pdf/emergency/nims/nims_appendix.pdf

³ World Health Organization (WHO), Mass Gatherings: Risk Management (December 2017), available (accessed on 27 Jan 2026) at: <https://cdn.who.int/media/docs/default-source/disaster-mngmt/risk-management-mass-gatherings-december2017.pdf>

⁴ ArcGIS هو نظام/منصة نظم معلومات جغرافية (GIS) تطوره شركة Esri، يتيح إدخال البيانات المكانية وربطها بالموقع ثم إدارتها وتحليلها وتمثيلها على خرائط (ثنائية وثلاثية الأبعاد) ومشاركتها عبر الويب أو داخل المؤسسات؛ ويستخدم عملياً لإنتاج خرائط تشغيلية تدعم القرار عبر كشف الأنماط والعلاقات والسياق الجغرافي (مثل خرائط الحركة والكثافة ومناطق المخاطر والنقاط الساخنة). Esri, "Geospatial Platform | ArcGIS," available (accessed on 02 Feb 2026) at: <https://www.esri.com/en-us/arcgis/geospatial-platform/overview>

⁵ Abdullah A. Abalkhail, "Saudi Arabia's Management of the Hajj Season through Artificial Intelligence," Sustainability 14, no. 21 (2022), available (accessed on 27 Jan 2026) at: <https://www.mdpi.com/2071-1050/14/21/14142>

⁶ Lawrence E. Cohen and Marcus Felson, "Social Change and Crime Rate Trends: A Routine Activity Approach," American Sociological Review 44, no. 4 (1979): 588–608, available (accessed on 27 Jan 2026) at: <https://faculty.washington.edu/matsueda/courses/587/readings/Cohen%20and%20Felson%201979%20Routine%20Activities.pdf>



روتينه، فتظهر بؤر الجريمة في مناطق تماس بين تدفقات الحركة¹، وفي المقابل يقدم مفهوم الفضاء القابل للدفاع (Defensible Space) تفسيراً معمارياً-اجتماعياً، فتصميم البيئة العمرانية يمكن أن يعزز المسؤولية الإقليمية والرقابة الطبيعية (natural surveillance) ويقوي الإحساس بالملكية الاجتماعية للمكان، بما يرفع كلفة السلوك الإجرامي ويقلل هشاشة المواقع²، أما فرضية النوافذ المكسورة³ فتربط بين مظاهر الاضطراب المرئي (فوضى، تخريب، إشارات إهمال) وبين تفكك الضبط غير الرسمي والخوف المجتمعي، بما يفتح المجال لتصاعد الانتهاكات؛ فهي تشير إلى أن الإشارات الرمزية للمكان تعيد تشكيل توقعات الناس عن ما يسمح به داخل الحي، فتتغير السلوكيات تبعاً لذلك⁴، وبهذا المعنى، تتكامل هذه النظريات الأربع في نتيجة واحدة وهي أن المكان ليس خلفية محايدة للجريمة، بل بنية منتجة للفرص وللضبط معاً، وكل مقارنة منها تمسك بطبقة مختلفة من العلاقة لتفسر كيف يتشكل السلوك داخل الجغرافيا.

ثانياً: مفاهيم الجغرافيا السلوكية الأمنية وبناء (البروفایل المكانية-السلوكي) للأفراد والجماعات. تحيل الجغرافيا السلوكية الأمنية إلى مقارنة تحليلية تدمج بين منطق الجغرافيا السلوكية (فهم الإدراك المكاني واتخاذ القرار وأثار الحركة في الحيز) وبين تقاليد علم الجريمة البيئي التي تقرر أن الحدث الإجرامي لا يقع في فراغ، بل يتشكل بوصفه تلاقياً بين فاعلين وأهداف وقواعد داخل زمان/مكان محددتين⁵، وبهذا المعنى، فإن بناء البروفایل المكانية-السلوكي للأفراد والجماعات هو إنتاج استخباري أمني يهدف إلى توصيف كيف يتحرك الفاعل داخل المكان، لا من هو الفاعل فقط؛ عبر نمذجة فضاء النشاط والوعي (أماكن التردد مثل السكن والعمل والعبادة والخدمات، والمسارات التي تصل بينها، الحدود التي تتغير عندها الفرص والمخاطر)، وهو ما تشرحه نظرية نمط الجريمة باعتبار أن الروتين اليومي يصنع مساحة نشاط تتولد عنها مساحة وعي تضبط أين يبحث عن الهدف وأين تظهر الفرص⁶، ويستكمل هذا البناء بمنهجيات البروفایل الجغرافي التي تسخر مواقع الأحداث

¹ Paul J. Brantingham, "The Geometry of Crime and Crime Pattern Theory" (2017), available (accessed on 27 Jan 2026) at: <https://www.crimrxiv.com/pub/b3vnxots/download/pdf>

² U.S. Department of Housing and Urban Development (HUD), Creating Defensible Space (Washington, DC: HUD, 1996), available (accessed on 27 Jan 2026) at: <https://www.huduser.gov/publications/pdf/def.pdf>

³ فرضية/نظرية النوافذ المكسورة (Broken Windows) تفترض أن مظاهر الاضطراب المرئي والإهمال في الحي (مثل نافذة مكسورة تُترك دون إصلاح، الكتابة على الجدران، القمامة) تعمل كإشارة اجتماعية بأن الضبط غير الرسمي ضعيف وأن "لا أحد يراقب"، فيتزايد الخوف والانسحاب المجتمعي وتراجع القدرة على ضبط السلوكيات الصغيرة، ما يفتح المجال لتراكم اضطراب أكبر وقد يتطور إلى جرائم أشد. James Q. Wilson and George L. Kelling, "Broken Windows: The Police and Neighborhood Safety," The Atlantic (March 1982), available (accessed on 02 Feb 2026) at:

<https://www.theatlantic.com/magazine/archive/1982/03/broken-windows/304465/>

⁴ James Q. Wilson and George L. Kelling, "Broken Windows: The Police and Neighborhood Safety," The Atlantic (March 1982), available (accessed on 27 Jan 2026) at: <https://faculty.washington.edu/matsueda/courses/587/readings/Wilson%20and%20Kelling%20%281982%29.pdf>

⁵ Richard Wortley and Michael Townsley, "Environmental Criminology and Crime Analysis: Situating the Theory, Analytic Approach and Application," (chapter PDF), quoting Brantingham & Brantingham (1991) on criminal events as confluences in specific settings at times and places, available (accessed on 27 Jan 2026) at: https://api.pageplace.de/preview/DT0400.9781317487104_A28523482/preview-9781317487104_A28523482.pdf

⁶ Paul Brantingham and Patricia Brantingham, "Crime Pattern Theory," Oxford Research Encyclopedia of Criminology (2021), on activity/awareness space, available (accessed on 27 Jan 2026) at: <https://oxfordre.com/criminology/display/10.1093/acrefore/9780190264079.001.0001/acrefore-9780190264079-e-8>



والأنماط المكانية للاستدلال على نقاط الارتكاز المرجحة وتوجيه البحث والرقابة، بما يحول بيانات متفرقة إلى فرضيات تشغيلية قابلة للاختبار ميدانياً.

ثالثاً: النماذج التنبؤية للجريمة وتضاريس المخاطر، كتطبيقات للتكامل بين دراسة المنطقة والتحليل السلوكي. تعد النماذج التنبؤية للجريمة ونمذجة تضاريس المخاطر (**Risk Terrain Modeling**) من أبرز تطبيقات التكامل بين دراسة المنطقة والتحليل السلوكي ضمن منطقتي الأمن المعتمد على البيانات، لأنها تنقل العمل من توصيف ما وقع إلى تقدير احتمالي لما قد يقع وأين ولماذا، كما تعرف بوصفها توظيفاً لأساليب التنبؤ الإحصائي اعتماداً على بيانات الجريمة والزمان والمكان لتوجيه الانتشار والتدخلات الاستباقية، مع التأكيد (كما تنبه مراجعات بحثية ممولة من المعهد الوطني للعدالة) على أنها ليست كرة بلورية، بل أدوات لدعم القرار يتوقف أثرها على جودة البيانات وتصميم التدخل وكيفية قياس النتائج¹، وفي المقابل تتميز نمذجة تضاريس المخاطر بأنها لا تكتفي بتوقع تركيز الجريمة، بل تشخص جغرافياً قابلية الخطر عبر دراسة العوامل البيئية الجاذبة (مثل قرب منافذ معينة، أو عقد حركة، أو بيئات اضطراب) وتقدير مجال تأثيرها المكاني لإنتاج طبقات خطر تدمج في خريطة واحدة تفيد في الوقاية وتقليل المخاطر²، وبهذا يصبح التكامل واضحاً، فدراسة المنطقة تحدد خصائص السياق (العقد، المسارات، الوظائف، الخدمات، أنماط الحركة)، والتحليل السلوكي يشرح كيف تتولد الفرص عبر الروتين اليومي والتجمعات والانتقالات، ثم تترجم النمذجة إلى خريطة توجيه للموارد.

وعملياً يمكن استنباط المؤشرات السلوكية من خصائص المكان في العمل الميداني، وذلك عبر بناء قائمة مؤشرات مرتبطة بنوع التهديد، فمثلاً إذا دلت خريطة المنطقة على ممر مظلم خلف سوق شعبي يربط منطقتين نشطتين مع مخارج متعددة ورؤية منخفضة، فإن الفرضية السلوكية المتوقعة هي تفضيل الجناة للمسار في أوقات الذروة الانتقالية (قبل الإغلاق) مع أسلوب انسحاب سريع نحو الأطراف؛ ومن ثم توجه الدوريات ونقاط الرصد والرقابة البصرية إلى مواضع الالتقاء ومخارج الانسحاب بدل تغطية عامة، ويعاد تقييم المؤشرات بناء على الاستجابة والمخرجات، وبذلك تصبح خصائص المكان مرجعاً تشغيلياً لتوقع السلوك.

الخاتمة

تبين عبر هذا البحث أن دراسة المنطقة ليست إجراءً وصفيًا يستكمل على هامش العمل الأمني، بل هي إطار تشغيلي لإنتاج الفهم الذي تبني عليه الوقاية والاستجابة وتوزيع الموارد، فحين تحلل مكونات البيئة العملية وفق مقاربات مكانية-سلوكية، وتدمج أدوات الجمع والتحليل (الميدانية والبشرية والمفتوحة والتقنية وخرائط داخل صورة عملياتية مشتركة (COP) قابلة للتحديث والمشاركة بين الجهات، يصبح القرار أكثر استناداً إلى الأدلة، ويقل تضارب التقدير وتزداد فاعلية التنسيق، وفي المقابل، يظل هذا التكامل مرهوناً بضوابط الشرعية؛ لأن اتساع أدوات الرصد والتحليل—خصوصاً في الفضاء الرقمي—ينتج مخاطر انتهاك الخصوصية أو انزلاق الوظيفة الأمنية نحو مراقبة مفرطة تضعف الثقة العامة؛ وعليه فإن معيار الضرورة والتناسب وحكمة البيانات والشفافية الإجرائية ليست إضافات أخلاقية، بل شروط صلاحية مهنية للحفاظ على الشرعية الأمنية واستدامة النتائج.

التوصيات

1. تقنين دراسة المنطقة كنظام عمل: اعتماد نموذج موحد لتحليل البيئة العملية (يشمل السياسي/الاجتماعي/المعلوماتي/البنية التحتية/البيئة الفيزيائية/الزمن) مع مخرجات ثابتة: خريطة مخاطر، مصفوفة مؤشرات، وتقدير موقفي محدث.

¹ National Institute of Justice, "Research in Brief: Predictive Policing: Understanding and Applying Analytical Methods," available (accessed on 28 Jan 2026) at: <https://nij.ojp.gov/library/publications/research-brief-predictive-policing-understanding-and-applying-analytical>

² Joel M. Caplan and Leslie W. Kennedy, Risk Terrain Modeling Compendium (Rutgers Center on Public Security, 2011), available (accessed on 28 Jan 2026) at: https://www.rutgerscps.org/uploads/2/7/3/7/27370595/riskterrainmodelingcompendium_caplan_kennedy2011.pdf



2. رفع نضج التحليل المكاني (GIS) : تطوير قدرات GIS بوصفها أداة قرار، لا أداة رسم؛ عبر تدريب تحليلي على الأنماط والاتجاهات وربط المكان بالزمن والسلوك، وربط مخرجات GIS بخطط الانتشار والضبط.
3. حوكمة البيانات والالتزام الحقوقي: وضع سياسات مكتوبة للتجميع والاحتفاظ والمشاركة، وربط أي إجراء تدخل بمعايير الضرورة والتناسب، مع المراجعات الدورية.
4. ربط المؤشرات بالميدان: تحويل المؤشرات المكانية-السلوكية إلى قوائم تحقق عملياتية للدوريات والفرق الميدانية، مع آلية تغذية راجعة تحدث المؤشرات بناء على النتائج.

المراجع

1. حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. الإطار الوطني لضمان أمن المعلومات (NIAF) وثيقة PDF. متاح (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير 2026) على-<https://beta.government.ae/-/media/Documents/2023/National-Information-Assurance-Framework-NIAF.pdf>
2. الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث. « (NCEMA) مرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2011م في شأن إنشاء الهيئة...» (وثيقة/PDF نسخة معدلة). متاح (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير 2026) على : <https://www.ncema.gov.ae/vassets/5cc7e243/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1%20%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%8A%D9%94%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84%20%D8%A8%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%20%D8%B3%D9%86%D8%A9%202021.pdf.aspx>
3. المنصة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. «سياسة حماية البنية التحتية للمعلومات الحيوية». متاح (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير 2026) على-<https://u.ae/ar/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/policies/transport-and-infrastructure/critical-information-infrastructure-protection-policy>
4. Abalkhail, Abdullah A. "Saudi Arabia's Management of the Hajj Season through Artificial Intelligence." *Sustainability* 14, no. 21 (2022). available (accessed on 27 Jan 2026) at: <https://www.mdpi.com/2071-1050/14/21/14142>
5. Brantingham, Paul J. "The Geometry of Crime and Crime Pattern Theory." (2017). available (accessed on 27 Jan 2026) at: <https://www.crimrxiv.com/pub/b3vnxots/download/pdf>
6. Brantingham, Patricia L., and Paul J. Brantingham. "Nodes, Paths and Edges: Considerations on the Complexity of Crime and the Physical Environment." *Journal of Environmental Psychology* 13 (1993): 3–28. available (accessed on 20 Jan 2026) at: <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0272494405802129>
7. Butorac, Ksenija, and Jelena Marinović. "Geography of Crime and Geographic Information Systems." *Journal of Forensic Sciences & Criminal Investigation* 2, no. 4 (2017): 1–2.
8. Caplan, Joel M., and Leslie W. Kennedy. *Risk Terrain Modeling Compendium*. Rutgers Center on Public Security, 2011. available (accessed on 28 Jan 2026) at: https://www.rutgerscps.org/uploads/2/7/3/7/27370595/riskterrainmodelingcompendium_caplankennedy2011.pdf
9. College of Policing. *What Works Briefing: The Effects of CCTV on Crime*. London: College of Policing, 2013. available (accessed on 21 Jan 2026) at: <https://library.college.police.uk/docs/what-works/What-works-briefing-effects-of->



CCTV-2013.pdf

10. Cohen, Lawrence E., and Marcus Felson. "Social Change and Crime Rate Trends: A Routine Activity Approach." *American Sociological Review* 44, no. 4 (1979): 588–608. available (accessed on 20 Jan 2026) at: <https://faculty.washington.edu/matsueda/courses/587/readings/Cohen%20and%20Felson%201979%20Routine%20Activities.pdf>

11. Department of the Air Force. *Cyberspace Operations, AFDP 3-12*. Washington, DC: Department of the Air Force, 1 February 2023. available (accessed on 20 Jan 2026) at: https://www.doctrine.af.mil/Portals/61/documents/AFDP_3-12/3-12-AFDP-CYBERSPACE-OPS.pdf

12. Eck, John E., Spencer Chainey, James G. Cameron, Michael Leitner, and Roberta E. Wilson. *Mapping Crime: Understanding Hot Spots*. Washington, DC: National Institute of Justice, 2005. accessed January 20, 2026. <https://www.ojp.gov/pdffiles1/nij/209393.pdf>

13. Europol. *Criminal Networks in EU Ports: Risks and Challenges for Law Enforcement*. The Hague: Europol, 30 March 2023. available (accessed on 27 Jan 2026) at:

https://www.europol.europa.eu/cms/sites/default/files/documents/Europol_Joint-report_Criminal%20networks%20in%20EU%20ports_Public_version.pdf

14. Europol. *Diversification in Maritime Cocaine Trafficking: Modi Operandi*. The Hague: Europol, 2026. available (accessed on 27 Jan 2026) at: https://www.europol.europa.eu/cms/sites/default/files/documents/Diversification_in_maritime_cocaine_trafficking_modi_operandi.pdf

15. FEMA. *National Incident Management System (NIMS) Appendix B: Command and Management*. Washington, DC: FEMA, n.d. available (accessed on 27 Jan 2026) at: https://www.fema.gov/pdf/emergency/nims/nims_appendix.pdf

16. Frontex. "Risk analysis." available (accessed on 27 Jan 2026) at: <https://www.frontex.europa.eu/what-we-do/monitoring-and-risk-analysis/risk-analysis/risk-analysis/>

17. Hudson, U.S. Department of Housing and Urban Development (HUD). *Creating Defensible Space*. Washington, DC: HUD, 1996. available (accessed on 27 Jan 2026) at: <https://www.huduser.gov/publications/pdf/def.pdf>

18. ICAO. *Interactive Advance Passenger Information (iAPI) Best Practice*. Montreal: International Civil Aviation Organization, October 2024. available (accessed on 27 Jan 2026) at: https://www.icao.int/sites/default/files/FAL/iAPI-Best-Practice_Oct-2024_CC-Meeting-Endorsement_withDisclaimer.pdf

19. INTRAC. "Triangulation." *M&E Universe* (paper), 2017. accessed January 20, 2026. <https://www.intrac.org/app/uploads/2017/01/Triangulation.pdf>

20. Joint Chiefs of Staff. *Joint Intelligence Preparation of the Operational Environment (JIPOE), Joint Publication 2-01.3*. Washington, DC: U.S. Department of Defense, 16 June 2009. available (accessed on 20 Jan 2026) at: https://www.bits.de/NRANEU/others/jp-doctrine/jp2_01_3%2809%29.pdf

21. Joint Chiefs of Staff. *Information Operations, Joint Publication 3-13*. Washington,



- DC: U.S. Department of Defense, 27 November 2012. available (accessed on 20 Jan 2026) at: https://informationsecurity.info/wp-content/uploads/2021/04/jp3_13.pdf
22. Joint Emergency Services Interoperability Principles (JESIP). “Common Operating Picture.” available (accessed on 02 Feb 2026) at: <https://www.jesip.org.uk/joint-doctrine/common-operating-picture/>
23. Kennedy, Leslie W., Joel M. Caplan, and Eric L. Piza. “Risk Clusters, Hotspots, and Spatial Intelligence: Risk Terrain Modeling as an Algorithm for Police Resource Allocation Strategies.” *Journal of Quantitative Criminology* 27 (2011): 342–346.
24. Moteff, John, Claudia Copeland, and John Fischer. *Critical Infrastructures: What Makes an Infrastructure Critical?* Washington, DC: Congressional Research Service, January 29, 2003.
25. National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine. *Developing Policing Practices that Build Legitimacy*. Washington, DC: The National Academies Press, 2022. available (accessed on 21 Jan 2026) at: <https://www.nationalacademies.org/read/26678/chapter/3>
26. National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine. *Proactive Policing: Effects on Crime and Communities*. Washington, DC: The National Academies Press, 2017. available (accessed on 21 Jan 2026) at: <https://nap.nationalacademies.org/resource/24928/Proactive%20Policing.pdf>
27. National Institute of Justice. “Research in Brief: Predictive Policing: Understanding and Applying Analytical Methods.” available (accessed on 28 Jan 2026) at: <https://nij.ojp.gov/library/publications/research-brief-predictive-policing-understanding-and-applying-analytical>
28. Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE). *Border Security and Management*. Vienna: OSCE, 2023. available (accessed on 27 Jan 2026) at: <https://www.osce.org/sites/default/files/f/documents/8/a/551846.pdf>
29. Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE). *Guidebook on Intelligence-Led Policing (ILP)*. Vienna: OSCE, 2017. available (accessed on 20 Jan 2026) at: <https://www.osce.org/sites/default/files/f/documents/d/3/327476.pdf>
30. Rhodes, Andrew. “Thinking in Space: The Role of Geography in National Security Decision Making.” Directed Research Paper, United States Naval War College, February 2019.
31. Rinaldi, Steven M., James P. Peerenboom, and Terrence K. Kelly. “Identifying, Understanding, and Analyzing Critical Infrastructure Interdependencies.” *IEEE Control Systems Magazine* 21, no. 6 (December 2001): 11–17.
32. Sampson, Robert J., and W. Byron Groves. “Community Structure and Crime: Testing Social-Disorganization Theory.” *American Journal of Sociology* 94, no. 4 (1989): 774–802. available (accessed on 21 Jan 2026) at: https://www.antonioacasella.eu/nume/sampson_communitystructurecrime_1989.pdf
33. Tyler, Tom R. “Procedural Justice, Legitimacy, and Effective Rule of Law.” *Crime and Justice* (2015): 4–8. available (accessed on 21 Jan 2026) at: <https://law.yale.edu/sites/default/files/area/center/justice/document/5697d9ee08aea2d74375cb87.pdf>



34. UNODC. Drug Trafficking in the Sahel. Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime, 2022. available (accessed on 27 Jan 2026) at: https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta_sahel/TOCTA_Sahel_drugs.pdf
35. UNODC. “The UNODC-WCO Container Control Programme (CCP).” available (accessed on 27 Jan 2026) at: <https://www.unodc.org/unodc/en/drug-trafficking/container-control-programme.html>
36. Wilson, James Q., and George L. Kelling. “Broken Windows: The Police and Neighborhood Safety.” The Atlantic (March 1982). available (accessed on 02 Feb 2026) at: <https://www.theatlantic.com/magazine/archive/1982/03/broken-windows/304465/>
37. Wortley, Richard, and Michael Townsley. “Environmental Criminology and Crime Analysis: Situating the Theory, Analytic Approach and Application.” (chapter PDF). available (accessed on 27 Jan 2026) at: https://api.pageplace.de/preview/DT0400.9781317487104_A28523482/preview-9781317487104_A28523482.pdf
38. World Health Organization (WHO). Mass Gatherings: Risk Management. December 2017. available (accessed on 27 Jan 2026) at: <https://cdn.who.int/media/docs/default-source/disaster-mngmt/risk-management-mass-gatherings-december2017.pdf>
39. Esri. “What is GIS?” available (accessed on 21 Jan 2026) at: <https://www.esri.com/en-us/what-is-gis/overview>
40. Esri. “Geospatial Platform | ArcGIS.” available (accessed on 02 Feb 2026) at: <https://www.esri.com/en-us/arcgis/geospatial-platform/overview>